

## "التحركات السكانية" والأمن غير التقليدي في العالم العربي

د. أيمن زهري

خبير السكان ودراسات الهجرة  
azohry@zohry.com

### أنهكت الحروب والصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية العديد من الدول والشعوب العربية قتلا وتهجيرا وجوعا.

السياسية العاصفة في سوريا إلى موجة كبيرة من النزوح الداخلي واللجوء إلى تركيا وغيرها من الدول.

نمط آخر للتحركات السكانية التي يمكن أن تلقى بتهديدات أمنية، يتمثل في موجات الهجرة الكثيفة من قبل العمالة الأجنبية، خاصة غير العربية منها، إلى دول الخليج العربي. حيث تطرح تلك التحركات السكانية الكثيفة تهديدا للهوية الثقافية لهذه الدول وبنائها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. فمع الإقرار بالدور التنموي الذي لعبته، ولا تزال تلعبه، تلك العمالة الأجنبية، فإن وجودها الممتد في دول الخليج ودورها في تنميتها بدأ يثيران بعض المطالب بمنح هذه العمالة حقوقا سياسية باعتبارهم مهاجرين. هذه المطالب عززت من المخاطر التي تتهدد هوية تلك الدول، فضلا عن مخاوف أخرى من احتمال حدوث تدخلات أجنبية بدعوى حماية حقوق هذه العمالة الأجنبية. عدا ذلك، فإن الاعتماد المفرط على هذا النمط من العمالة الوافدة، حسبما اصططلحت دول الخليج العربية على تسميتها تفاديا لمنحها صفة العمالة المهاجرة، يهدد أبنية دول الخليج الاقتصادية، حال قيام تلك العمالة الأجنبية بهجرة عكسية من هذه الدول، في حال وقوع اضطرابات سياسية أو عثرات اقتصادية، مثل أزمة الديون التي ضربت اقتصاد دبي قبل نحو ثلاثة أعوام، وأدت إلى موجة هجرة واسعة من الإمارة.

يكشف العرض السابق عن أن مفهوم الأمن في المنطقة العربية لم يعد مقصورا على المفهوم التقليدي للأمن المتمثل في الغزو العسكري أو التهديد به والصراعات الإقليمية والدولية، ولكنه امتد ليشمل جملة من القضايا الساخنة، على رأسها التحركات السكانية التي من أهمها الهجرة، واللجوء واسع النطاق، والنزوح الداخلي، نتيجة للحروب الدولية والحروب الأهلية، والمشكلات العرقية والاقتصادية، والهجرات الكثيفة نحو المنطقة العربية، خاصة إلى دول الخليج.

الحروب والصراعات، نلاحظه فيما يحدث الآن في السودان، جنوبه وغربه، من توتر ونزاع. كل ذلك بالإضافة إلى الجرح العربي النازف في فلسطين، حيث تقدر أعداد اللاجئين الفلسطينيين الخاضعين لرعاية "منظمة الأمم المتحدة لبعوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين" (الأونروا) بقرابة خمسة ملايين لاجئ في الأردن وسوريا ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة، هذا بخلاف الأعداد الأخرى في أقطار الوطن العربي المختلفة وفي باقي دول العالم. كما أدت المشكلات السياسية والعرقية في بعض دول الجوار العربي، خاصة الدول الإفريقية جنوب الصحراء، إلى نزوح الآلاف من مواطني هذه الدول إلى بعض الدول العربية، كما هو الحال في مصر، التي نزح إليها العديد من اللاجئين الأفارقة.

ولعل من أكبر مأسى الحروب التي شهدتها الدول العربية، كذلك، ما شهده العراق بعد الغزو الأمريكي، حيث تدفقت أعداد هائلة من اللاجئين إلى دول الجوار، خاصة الأردن وسوريا، فضلا عن أعداد أخرى كبيرة لجأت إلى بعض الدول غير المجاورة مثل مصر وبعض دول أوروبا، مثل السويد، فضلا عن العديد من دول العالم. هذا عدا ظاهرة نزوح ملايين العراقيين داخليا، مع ما لهذه الظاهرة من تبعات أمنية، بل وتبعات ترتبط بالهوية.

أخيرا، فقد أدى الحراك السياسي في العديد من الدول العربية، والذي يعرف بـ "الربيع العربي"، إلى تعرض العديد من مواطني هذه الدول إلى خطر القتل، مما أدى إلى تشريد الكثير منهم ونزوحهم داخل بلدانهم أو لجوئهم إلى البلدان المجاورة. وبرز ذلك خلال أحداث الثورة الليبية التي شهدت كارثة إنسانية على الحدود بين ليبيا وكل من تونس ومصر، مع اضطراب مئات الآلاف إلى الفرار إلى الدول المجاورة. كما أدت الأحداث

وتعددت أسباب هذه الحروب والصراعات والتدخلات ما بين أيديولوجية، وقبلية-إثنية، كما هو الحال في الصومال والسودان، أو أطماع ومصالح دولية، كما هو الحال في فلسطين، أو مزيج من العنصرين السابقين، كما هو الحال في العراق ولبنان، أو أخيرا ما استجد من صدامات مسلحة بلغت حد الحرب الأهلية في بعض الأحيان، أو عمليات قمع عسكرية عنيفة في الدول التي تشهد، حاليا، مدا ثوريا عارما، كما هو الحال في ليبيا وسوريا واليمن. هذه الحروب المتعددة أسهمت في زيادة المشكلات الاقتصادية والسياسية التي تعانيها المنطقة العربية، فضلا عما تطرحه من تهديد حالي ومباشر لحياة الأفراد والجماعات والشعوب. هذه الجملة من التهديدات الأمنية فاقمت من ظاهرتي اللجوء والنزوح في العالم العربي، وللتين بدأت القضايا المترتبة عليهما تحتل مكانها البارز والساخن على الساحة الدولية. فمع انتشار موجات الهجرة واللجوء والنزوح في مناطق كثيرة في العالم، تزايدت المخاوف من تأثير هذه الموجات في الاستقرار والسلم في العديد من الدول والمناطق، فضلا عن أمن هؤلاء اللاجئين والنازحين أنفسهم، والدول العربية ليست بمنأى عن تلك التداعيات.

ولعل المثال الصارخ على ذلك ما شهدته منطقة القرن الإفريقي، ولا سيما في الصومال، حيث حصدت الحرب الأهلية عشرات الآلاف من أبناء الصومال، وقسمت البلاد، وجعلت من هذا البلد العربي المهم نموذجا لآثار الحرب الأهلية على الاستقرار السياسي ووحدة التراب الوطني، ناهيك عن انتشار القرصنة والسطو المسلح في منطقة القرن الإفريقي، وتدفقات اللاجئين الصوماليين باتجاه اليمن وغيره من بلدان العالم. نموذج آخر لآثار الكارثية لتلك

## جدول (١)

تقدير أعداد اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين بنهاية عام ٢٠١٠ \*

العدد (بالمليون)	الفئة
١٠,٥	اللاجئون تحت مسؤولية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
٥,٠	اللاجئون تحت مسؤولية الأونروا
١٥,٦	إجمالي عدد اللاجئين
٠,٨	طالبو اللجوء
٢٧,٥	النازحون
٤٣,٩	إجمالي عدد اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين

\* باستثناء شمال إفريقيا  
المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠١١.

### ١- دول عربية مرسلة:

وتشمل هذه المجموعة الصومال والعراق وفلسطين، وأضيف إليها أخيراً سوريا، بعدما أفضت عمليات الجيش السوري لقمع حركة الاحتجاجات الشعبية الواسعة ضد النظام الحاكم إلى لجوء أعداد كبيرة من مواطنيها إلى داخل أراضي تركيا أو لبنان المجاورتين، أو إلى دول أخرى ليست مجاورة لسوريا. وفيما يلي عرض موجز لتيارات الهجرة القسرية من هذه الدول، وأسباب الهجرة وطبيعتها، والدول المستقبلة الرئيسية للهجرة القسرية من هذه الدول.

#### الصومال:

أدت الفوضى السياسية التي شهدتها الصومال خلال العقد الأخير من القرن العشرين إلى تفتيت سلطة الدولة المركزية، وحولته إلى قبائل متناثرة متصارعة، وكأنا عاد الصومال إلى عصر البداوة، على الرغم من ثرواته الطبيعية الهائلة. وقد أدى عدم الاستقرار السياسي وحالة الحرب الأهلية إلى نزوح العديد من مواطني الصومال إلى الدول المجاورة، فراراً من الحرب والفقر والجوع والمرض، التي تمثل جميعها النتائج الطبيعية لمثل هذه الحالة من الفوضى والصراع الداخلي. وطبقاً لإحصاءات "المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة" (UNHCR)، فقد بلغ عدد اللاجئين الصوماليين قرابة ٧٧٠ ألف لاجئ، في يناير ٢٠١١، يتركز معظمهم في أربع دول مجاورة هي إثيوبيا وكينيا واليمن، وأخيراً جيبوتي في المرتبة الرابعة. ونحن نعتقد أن هذا الرقم لا يمثل الحجم الحقيقي

محلية قادرة على بسط سيطرتها على كامل إقليم الدولة. إلا أن تلك الحكومات الناتجة عن صراع داخلي ربما تنظر بدورها إلى هذه المجموعات من فاقدى المأوى على أنهم "أعداء الدولة"، خاصة إذا كانوا ينتمون إلى فريق بعينه خرج مهزوماً في إطار الصراع الداخلي. وليست هناك اتفاقيات دولية على وجه التحديد تعالج قضية النازحين داخل أوطانهم.

وقد أدى الغزو الأمريكي للعراق إلى فرار أعداد كبيرة من المواطنين من مناطق إقامتهم المعتادة إلى مناطق أخرى داخل العراق طلباً للأمن، ويندرج هؤلاء تحت تصنيف النازحين. كما أجبرت الصراعات التي يشهدها السودان العديد من السكان على الرحيل إلى أماكن أخرى داخل البلاد. ونلاحظ أيضاً أنه من تداعيات ثورات الربيع العربي ارتفاع وتيرة النزوح الداخلي، خاصة في سوريا وليبيا واليمن، مع طول فترة الصراع بين القوى الثورية والسلطات الحاكمة. إلا أنه نظراً لقصير فترة مقاومة السلطات لرياح التغيير العاتية في كل من تونس ومصر، فإنهما لم تشهدا حالات نزوح داخلي كثيف للسكان.

### ثانياً- جغرافية الهجرة القسرية في العالم العربي:

من حيث جغرافية الهجرة القسرية في العالم العربي، يمكن تصنيف الدول العربية إلى دول مرسلة، ودول مستقبلة، و"دول مرسلة ومستقبلة" في الوقت نفسه. وفيما يلي، نلقى بعض الضوء على هذه التصنيفات في بلدان العالم العربي.

## أولاً- اللاجئين والنازحون:

### ١- اللاجئين:

وفقاً لتقديرات مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، بلغت أعداد اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخلياً على مستوى العالم، بنهاية عام ٢٠١٠، نحو ٤٣,٩ مليون، يمثل اللاجئين منهم ١٥,٦ مليون، وطلبو اللجوء ٠,٨ مليون، بينما بلغ عدد النازحين داخلياً بسبب الحروب والنزاعات الداخلية ٢٧,٥ مليون. ويقع ٥ ملايين لاجئ فلسطيني تحت رعاية "الوكالة الدولية لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين" (أونروا)، بينما يقع ١٠,٦ مليون تحت مهام ومسؤوليات "مفوضية الأمم المتحدة للاجئين" (انظر الجدول رقم ١ لمزيد من التفاصيل).

### ٢- النازحون:

النازحون، مثلهم في ذلك مثل اللاجئين، هم مدنيون لا حول لهم ولا قوة، عادة ما ينجرفون في دائرة الاضطهاد أو العنف المدني. ويبلغ عددهم نحو ٢٧,٥ مليون على مستوى العالم، ويطلق عليهم "المشردون داخل أوطانهم" - Internally Displaced Person (IDP).

والاختلاف بينهم وبين اللاجئين يكمن في أنه حين يعبر مدني، هرباً، حدوداً دولية، سواء كان رجلاً أو امرأة، يصبح لاجئاً، ومن ثم يحصل على العون والحماية الدولية. ولكن إذا كان الشخص، تحت الظروف نفسها، فاقد المأوى، لكن داخل وطنه، فإنه يصبح نازحاً على أرضه، وعندئذ تتسم عملية مساعدته وحمايته بقدر أكبر من التعقيد. وبشكل متزايد، فإن غالبية الصراعات في العالم تشمل نزاعات بين مجموعات سياسية وعرقية داخل الدول، والأقل من ذلك بات هو الصراعات بين الدول.

والنازحون هم أفراد أو جماعات من الناس أجبروا على الفرار من محال إقامتهم إلى مناطق أخرى داخل الدولة ذاتها التي ينتمون إليها للهروب من نزاعات مسلحة، أو عنف عام، أو انتهاكات لحقوق الإنسان، أو كوارث، سواء أكانت طبيعية أم من صنع البشر. والنازحون داخل أوطانهم غالباً ما يواجهون مستقبلاً ينطوي على قدر أكبر من عدم الأمان، فقد يقعون ضحايا للصراعات الجارية داخلياً، دون أن يكون بإمكانهم إيجاد أماكن آمنة للعيش. ويبقى مصيرهم معلقاً بإمكانية بروز حكومة

## ٢- دول عربية مرسله ومستقبلة: السودان:

إن حالة اللاجئين في السودان ليست أحسن حالا مما هي عليه في الصومال، فقد بلغ عدد اللاجئين السودانيين، طبقا لإحصاءات "المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة"، نحو ٢٨٧ ألفا، في يناير ٢٠١١، تتركز غالبيتهم في أوغندا وإثيوبيا والكونغو وكينيا. وكما هو الحال في الصومال، فإن هذا العدد لا يمثل الحجم الحقيقي للظاهرة، حيث إن هذا العدد يمثل اللاجئين المشمولين برعاية "المفوضية العليا لشؤون اللاجئين"، ولا يشمل من فروا أو هاجروا إلى دول أخرى. وقد أدت الحروب الداخلية والنزاعات التي شهدتها السودان إلى تدهور الظروف المعيشية والاقتصادية في مناطق الصراع، مما دفع هذا العدد الكبير من المواطنين السودانيين إلى الهجرة القسرية إلى الدول المجاورة، ليزداد الضغط على الخدمات المقدمة للاجئين من قبل منظمات الإغاثة الإنسانية الدولية. أما بالنسبة للنازحين داخليا بسبب الحروب والنزاعات المسلحة، فقد بلغ عددهم نحو ١,٦ مليون مواطن، في يناير ٢٠١١.

إلا أن اللافت للنظر أن السودان، على الرغم من العدد الكبير من اللاجئين والنازحين من مواطنيه إلى الدول المجاورة، فإنه يعد كذلك مقصدا للاجئين والنازحين من الدول المجاورة. ويقدر عدد اللاجئين إلى السودان بنحو ١٧٨ ألف لاجئ، معظمهم من إريتريا، يليهم اللاجئون من إثيوبيا، ثم أعداد قليلة من تشاد وبعض الدول الأخرى المجاورة.

### سوريا:

تعد سوريا بلد لجوء بامتياز. فبالإضافة إلى اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات وخارجها، تستضيف سوريا أكثر من مليون لاجئ عراقي، يمثلون واحدا من أكبر التجمعات الحضرية للاجئين على مستوى العالم. كما تستضيف سوريا قرابة ١٨ ألف لاجئ من الصومال وإيران وأفغانستان والسودان. وقد أدى توافد اللاجئين العراقيين إلى سوريا إلى العديد من المشكلات الاجتماعية

ما يقرب من نصف قرن، ابتداء من عام ١٩٤٨ تحديدا، فهي لا تزال قضية حية وحيوية من ناحية تأثيرها في الأمن والسلام الدوليين بشكل عام، وفي الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص. وهي بالتأكيد واحد من هموم الأمن القومي العربي، حيث إنها جزء لا يتجزأ من الصراع العربي-الإسرائيلي. وتقدر أعداد اللاجئين الفلسطينيين المشمولين برعاية "منظمة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين" (الأونروا) بقرابة خمسة ملايين لاجئ يتركزون في ثلاث دول عربية، هي الأردن وسوريا ولبنان، بالإضافة إلى اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة، هذا بخلاف الأعداد الأخرى في أقطار الوطن العربي المختلفة وباقي دول العالم. وتتركز نسبة كبيرة من هؤلاء اللاجئين في الأردن، حيث يمثلون نحو ٤٠,٣٪ من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين في الدول المذكورة. وبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في الأردن نحو (١,٩٩٩,٤٦٦)، في يناير ٢٠١١، مثلوا نحو ثلث سكان الأردن تقريبا، في ذلك التاريخ. كما أنه في التاريخ ذاته، كان يتركز نحو ٢١٪ من اللاجئين الفلسطينيين في كل من سوريا ولبنان (٤٩٦ ألفا، و٤٥٥ ألفا على التوالي، مما مثل ١٠٪ و٩,٢٪ من إجمالي عدد سكان البلدين على التوالي كذلك). وتضم الضفة الغربية ١٧,١٪ من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين المشمولين برعاية "الأونروا" (٨٤٨ ألفا)، بينما يقيم في قطاع غزة نحو ربع اللاجئين الفلسطينيين (١,٢ مليون). (انظر جدول رقم ٢)

### جدول (٢)

أعداد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا طبقا لبلد منطقة اللجوء بنهاية عام ٢٠١٠

بلد (منطقة) اللجوء	عدد اللاجئين	النسبة المئوية
الأردن	١,٩٩٩,٤٦٦	٤٠,٣
لبنان	٤٥٥,٣٧٣	٩,٢
سوريا	٤٩٥,٩٧٠	١٠,٠
الضفة الغربية	٨٤٨,٤٩٤	١٧,١
قطاع غزة	١,١٦٧,٣٦١	٢٣,٥
الإجمالي	٤,٩٦٦,٦٦٤	١٠٠

المصدر: موقع الأونروا (١٣ سبتمبر ٢٠١١).

للظاهرة، حيث إن العديد من الصوماليين، خاصة المتعلمين وذوى الكفاءات، قد هاجروا إلى بعض الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا إبان الحرب الأهلية. إلى ذلك، فقد بلغ عدد النازحين داخليا في الصومال نحو المليون ونصف مليون نازح، في يناير ٢٠١١، يقيمون في ظروف معيشية سيئة، بعيدا عن محال إقامتهم الأصلية.

### العراق:

أدت حربا الخليج الأولى والثانية إلى نزوح العديد من المواطنين العراقيين، وبخاصة في المناطق الشيعية في الجنوب باتجاه إيران، فرارا من مناطق العمليات الحربية، إلا أن الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ قد أدى إلى نتائج كارثية تسببت في تشريد أكثر من ثلاثة ملايين مواطن عراقي بين لاجئ ونازح داخلي. وقد بلغ عدد اللاجئين العراقيين، طبقا لإحصاءات "المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة"، نحو ١,٧ مليون لاجئ، في يناير ٢٠١١، يتركز غالبيتهم في الأردن وسوريا، بالإضافة إلى مصر وبعض الدول العربية الأخرى، هذا فضلا عن استطاعوا الرحيل إلى دول أوروبا الغربية، وبخاصة في ألمانيا، والسويد، وهولندا، والدنمارك، والمملكة المتحدة، كما شملت مناطق لجوء العراقيين أمريكا الشمالية كذلك. إلا أن مشكلات اللاجئين العراقيين في كل من سوريا والأردن تظل في صدارة الموقف نظرا لكثافتهم العددية، حيث بات اللاجئين العراقيون في الأردن، على سبيل المثال، يمثلون نحو ١٠٪ من إجمالي سكان الأردن.

إلى ذلك، يمثل النازحون داخليا في العراق مشكلة سياسية واقتصادية واجتماعية كبرى لهذا البلد الذي لم يشهد الاستقرار طوال العقدين الماضيين. ويبلغ عدد النازحين داخليا في العراق، طبقا لتقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نحو مليون وثلاثمائة ألف مواطن، في يناير ٢٠١١. وتزداد حدة هذه المشكلة بسبب تقاطعها مع النزاعات الطائفية والاستقطاب المذهبي.

### فلسطين:

على الرغم من أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين نشأت منذ

٤٠٪ في قطر، و٦٪ في عمان. وتحتل عمالة شبه القارة الهندية المرتبة الأولى من حيث الحجم، ويمثل الوافدون الهنود أكثر من نصف العمالة الوافدة. ومن خصائص العمالة الآسيوية أنها رخيصة غير ماهرة، وتعمل في مختلف المجالات مثل قطاع المقاولات والإنشاءات، والقطاع الخاص، وخدم المنازل.

وقد أسهم في زيادة نسبة العمالة غير العربية في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية التحول نحو نظام السوق، والتوسع في أنشطة القطاع الخاص الذي يعمل طبقاً للقواعد الاقتصادية لنظام السوق الحر، مما يعنى السعى للحصول على العمالة الرخيصة لزيادة التنافسية، وخفض تكاليف الإنتاج، حيث وجد القطاع الخاص الخليجي ضالته في العمالة الهندية منخفضة التكاليف. وما يعزز طلب القطاع الخاص على العمالة الوافدة الرخيصة تفضيل المواطنين الخليجيين للوظائف الحكومية ذات الرواتب العالية، وعزوف نسبة كبيرة منهم عن العمل في القطاع الخاص بأجور أدنى، فضلاً عن أن برامج التوطين التي تنتهجها دول المجلس لزيادة معدل توظيف المواطنين في القطاع الخاص غالباً ما تفرض على المؤسسات الخاصة منح العمالة المواطنة رواتب مرتفعة، مقارنة بما يتم منحه لأى عمالة وافدة، مما يجعل تلك المؤسسات تقتصر على نسب التوطين المحددة في تلك البرامج، والعمل على شغل الوظائف المتبقية بعمالة أخص.

أدت تلك الهجرات الكثيفة القادمة من ثقافات تختلف عن الثقافة العربية عامة، والخليجية خاصة، إلى هاجس كبير، خوفاً من الآثار السلبية المترتبة على هذه الهجرات، وتحديدًا فيما يخص الحفاظ على الهوية الثقافية لدول الخليج، والآثار طويلة الأجل المترتبة على الخلط في التركيبة السكانية لتلك الدول التي أصبح المواطنون فيها أقلية. إلى ذلك، فقد بدأت بلدان الخليج تتعرض إلى ضغوط من قبل بعض المنظمات الدولية المعنية بحقوق العمال المهاجرين، بل ومن قبل بعض الدول المصدرة للعمالة، خاصة الآسيوية، لضمان قدر معين من الحقوق لتلك العمالة الوافدة، لا سيما فيما يتعلق بالمقابل المادي وظروف العمل. ورغم أن تلك الضغوط لم تركز على منح تلك العمالة حقوقاً سياسية، فإن ذلك أمر غير مستبعد حدوثه في المدى المنظور، خاصة

الأمنى في العراق. غير أن هناك من اختار العودة للعراق، أو من ارتحل إلى بلدان اللجوء الغربية، أو في طريقه لذلك. وبالرغم من المساعدات الدولية للاجئين العراقيين في الأردن، فإنهم لا يزالون يعانون الكثير من المشاكل على صعيد التعليم والاحتياجات الصحية، التي لا تستطيع المنظمات الإنسانية تغطية متطلباتها لهم.

### لبنان:

علاوة على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وكواحد من تداعيات الغزو الأمريكي للعراق، استقبل لبنان العديد من العراقيين. وطبقاً لتقديرات الأمم المتحدة، بلغ عدد اللاجئين غير الفلسطينيين في لبنان قرابة ٣٢ ألف لاجئ بنهاية عام ٢٠١٠، نحو ٣٠ ألفاً منهم من العراقيين.

### اليمن:

نظراً للجوار الجغرافي، وانهايار الأوضاع الأمنية في الصومال، هاجر العديد من الصوماليين إلى اليمن، فرارا من المعارك والنزاعات الطائفية. وقد بلغ عدد اللاجئين وطالبي اللجوء في اليمن، في يناير ٢٠١١، نحو ١٩٣ ألف لاجئ، غالبيتهم من الصومال. أضف إلى ذلك مشكلة النازحين داخليا، والذين قدرت "المفوضية العليا لشؤون اللاجئين" عددهم بما يقل قليلاً عن ربع مليون نسمة (نحو ٢٢١ ألف نسمة، في يناير ٢٠١١).

### ثالثاً- الهجرة إلى دول الخليج العربية:

على الرغم من الاتفاقيات الثنائية والعربية والمعاملة التفضيلية التي أقرتها القوانين المنظمة لتنقل الأيدي العاملة بين الدول العربية، والتي تمنح العمالة العربية الأولوية في مجال التوظيف، فإن البيانات والإحصاءات الخاصة بالعمالة الوافدة في دول الخليج تؤكد ترجيح كفة العمالة الآسيوية مقابل العمالة العربية. وتؤكد البيانات الخاصة بالعمالة تراجع إسهام حاملي الجنسيات العربية في قوة العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. فبعد أن كانت العمالة العربية تمثل النسبة الغالبة من إجمالي العمالة الوافدة في سبعينيات القرن العشرين، حيث كانت تمثل ٧٢٪ من إجمالي العمالة الوافدة، انخفضت حالياً لتصل إلى نحو ٢٣٪. وتتراوح نسبة العمالة العربية إلى إجمالي العمالة الوافدة في بلدان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حالياً بين

والاقتصادية والأمنية. وكما هو الحال في الأردن، لم تكن سوريا على استعداد لاستقبال هذا الكم الهائل من الوافدين، مما مثل ضغطاً على البنية التحتية والخدمات، وأدى إلى ارتفاع معدلات البطالة والجريمة والعديد من المشكلات الأمنية الأخرى.

إلا أنه في ظل الاضطرابات السياسية التي تشهدها البلاد حالياً، أصبحت سوريا كذلك دولة مصدرة للاجئين، حيث اضطر عدة آلاف من سكان المحافظات الشمالية لعبور الحدود إلى تركيا، هرباً من المدهامات التي يقوم بها الجيش السوري، في محاولة يائسة لقمع الثورة الشعبية في البلاد.

### ٣- دول عربية مستقبلية:

#### مصر:

تستضيف القاهرة أحد أكبر تجمعات اللاجئين الذين يعيشون في المناطق الحضرية في العالم. ويمثل السودانيون أكبر جالية في مجتمع اللاجئين في مصر، يليهم الفلسطينيون والصوماليون والعديد من المنتمين إلى جنسيات إفريقية الذين فروا إلى مصر، نتيجة الحروب والصراعات القبلية في مناطق التوتر في إفريقيا جنوب الصحراء. وطبقاً لتقديرات "منظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"، فقد بلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى المفوضية في مصر نحو ١٠٩ آلاف لاجئ وطالب لجوء، معظمهم من جنوب السودان، والعراق، والصومال، علماً بأن هذا العدد لا يشمل اللاجئين الفلسطينيين، الذين يقدر عددهم بنحو ٧٠ ألف لاجئ.

#### الأردن:

بالإضافة إلى اللاجئين الفلسطينيين بتصنيفاتهم المختلفة، طبقاً لتاريخ وصولهم للأردن، يستضيف الأردن أكثر من نصف مليون لاجئ عراقي يمثلون نحو ١٠٪ من إجمالي السكان، في يناير ٢٠١١. وتقدم "مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" العون لنحو ٦٦ ألف لاجئ عراقي، بينما تتكفل الحكومة الأردنية والهيئات الدولية المانحة برعاية البقية الباقية من اللاجئين العراقيين. ويأمل اللاجئون العراقيون في الأردن في تحسين الأوضاع في بلادهم، لكي يتمكنوا من العودة إليها، إلا أن أعداداً كبيرة من العراقيين المقيمين في الأردن يفضلون البقاء حيث يقيمون حالياً، بسبب الوضع

في معرض إجابتنا على الأسئلة السابقة، نحاول رسم صورة بانورامية حول تعامل دول المنطقة مع مشكلات الهجرة واللاجئين والتحركات السكانية واسعة النطاق بقدر ما هو متاح لدينا من معطيات. ويمكن أن نلاحظ، بداية، أن التعامل مع قضايا الهجرة واللجوء واسع النطاق في المنطقة العربية يكون غالباً باعتبارها قضية سياسات عامة تخضع للمواضع السياسية، أكثر من النظر إليها كقضايا حيوية تهدد المصالحة الحيوية للبلاد ونمط الحياة المعتاد بتلك المجتمعات. ويكاد الحديث الرسمي حول هذه القضايا ينحصر حول كونها قضايا سياسية، حتى إنه يتم الإتجار بها في كثير من الأحيان، وتوجيهها لخدمة أيديولوجيات معينة. بل وتسعى بعض الدول إلى تحويل تلك القضايا للحصول على دعم خارجي من الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بشؤون الهجرة واللاجئين. لكن ذلك لا ينفي إمكانية الحديث حول هذه القضايا باعتبارها قضايا أمنية قد تهدد المصالح الحيوية للبلاد، إلا أن ذلك غالباً ما يقتصر على بعض وسائل الإعلام أو الصحف.

من الملاحظ أيضاً أن أنماط اللجوء واسع النطاق في المنطقة العربية تتسبب في العديد من المشاكل الأمنية، كما هو الحال في كل من الأردن وسوريا، خاصة بعد استقبال اللاجئين العراقيين، وما ترتب على ذلك من انتشار العشوائيات والخلل الأمني في مناطق استقبال اللاجئين. ويرتبط ذلك مباشرة بالتأثير في أمن الدولة المستقبلية، وارتفاع معدلات الجريمة في المناطق كثيفة الاستقبال للاجئين. كما تؤثر أنماط اللجوء واسع النطاق في المنطقة العربية سلباً في أمن الدولة المرسله في كثير من الأحيان. ويتضح ذلك عند عودة هؤلاء اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية مع متطلبات إعادة توطينهم، وما يرتبط بذلك من مشكلات تتعلق بتوافر الموارد اللازمة، ومدى تقبلهم من جديد من الفئات الاجتماعية الأخرى، التي حافظت على وجودها في الدولة الأصلية، وترتبت أوضاعاً جديدة بعد رحيل هؤلاء اللاجئين. كما أن هؤلاء اللاجئين يمكن أن يكونوا هدفاً للتجنيد في الخارج والعمل على تنظيم صفوفهم لدعم جماعات مسلحة بعينها، حال عودتهم إلى بلدانهم الأصلية. ويمكن تبين ذلك، على سبيل المثال، في حالات عودة بعض اللاجئين العراقيين من سوريا إلى العراق.

أما بالنسبة للتشريعات التي أصدرتها

قضايا الهجرة واللجوء واسع النطاق والتحركات السكانية في المنطقة بشكل عام، من جهة، وتداعيات ذلك على الأمن غير التقليدي في المنطقة، من جهة أخرى. وسنحاول قدر ما تسمح به البيانات والمعلومات المتاحة الإجابة على هذه الأسئلة. ولنبدأ أولاً بالأسئلة:

**أولاً-** هل يتم التعامل في الدول العربية مع قضايا الهجرة واللجوء واسع النطاق، باعتبارها قضية سياسات عامة أم كقضية أمنية تهدد المصالح الحيوية ونمط الحياة المعتاد للمجتمعات العربية، بما يستدعي اتخاذ إجراءات غير اعتيادية من النوع الذي يتم اتخاذه في حالات التهديد المسلح؟

**ثانياً-** هل تثير أنماط الهجرة واللجوء واسع النطاق في المنطقة العربية أي نوع من المشاكل الأمنية؟ وإذا وجدت مشاكل من هذا القبيل بالفعل، فهل هي مشاكل متعلقة بأمن اللاجئين أم بأمن المجتمع المستقبل أو المرسل، أو بأمن الدولة المستقبلية؟

**ثالثاً-** ما هي التشريعات التي تم إصدارها خصيصاً للتعامل مع مشاكل الهجرة واللجوء واسع النطاق في الدول العربية؟

**رابعاً-** ما هي المؤسسات التي تم تشكيلها خصيصاً للتعامل مع مشاكل الهجرة واللجوء واسع النطاق في الدول العربية؟

**خامساً-** ما هي مؤسسات الدولة أو وزاراتها التي يوكل إليها، وفقاً للتشريعات والإجراءات الراهنة، التعامل مع مشاكل الهجرة واللجوء واسع النطاق؟

**سادساً-** إذا لم يكن يجري التعامل مع الهجرة واللجوء واسع النطاق في المرحلة الراهنة كقضية أمنية، فتحت أي ظروف يمكن أن تتحول إلى قضية أمنية؟

**سابعاً-** هل توجد قوى أو أطراف تضغط لرفع مستوى التعامل مع الهجرة واللجوء واسع النطاق باعتبارها قضية أمنية، أو تطالب بذلك؟ وإذا كان الحال كذلك، فما هي هذه الأطراف؟ وما نوع المطالب والإجراءات التي تدعو لها؟ وما هي درجة الاستجابة لها في الرأي العام ومؤسسات الدولة؟

**ثامناً-** في مجال السياسة الخارجية، ما هي المؤسسات أو الهيئات التي تتولى إدارة ملفات الهجرة واللجوء واسع النطاق مع العالم الخارجي؟ وما هي طبيعة الأهداف المباشرة التي تسعى لتحقيقها في هذا المجال؟

مع بعض المطالب الأمنية بمنح العمالة الأجنبية في تلك الدول صفة العمالة "المهاجرة"، وهو الأمر الذي حذر منه قائد شرطة دبي، ضاحي خلفان - خلال لقاء مع برنامج "لكم القرار" الذي بثته التليفزيون القطري في ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٠ - حين توقع أن تشهد إحدى دول الخليج تولى هندي منصب الرئاسة فيها خلال عدة عقود.

وإدراكاً منها لهذا الخطر، ترفض دول الخليج العربية استخدام تعبير "المهاجر" بالنسبة للقدامين للعمل بها، وتطلق عليهم تعبير "عمالة وافدة". وتؤكد رؤية صانع القرار في هذه الدول أن هذه الأفرع البشرية ما هي إلا عمالة مؤقتة سوف تغادر البلاد إلى مواطنها الأصلية، وإن طالت فترة إقامتها. وبالتالي، فإنه لا يمكن أن تترتب على طول فترة إقامة العامل الأجنبي، في أي من دول الخليج، أي مزايا أو استحقاقات فيما يتعلق بحصولهم على الإقامة الدائمة أو حق التجنس. كما أنه بخلاف الهجرة إلى دول الغرب، فإن دول الخليج لا تمنح العامل الأجنبي أية مزايا قانونية تربط بطول مدة بقائه في هذه الدول. إلا أن الضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المعنية بحقوق العمال المهاجرين قد تفلح في المستقبل القريب في منح هؤلاء المهاجرين بعض الحقوق التي تمنحها الدول الغربية المستقبلية للهجرة، وهو ما يمكن أن يمثل كابوساً بالنسبة لهذه الدول، نظراً لضآلة نسبة السكان الأصليين إلى إجمالي سكان هذه الدول.

أضف إلى ذلك احتمالية تحقق السيناريو الأسوأ، في حال عودة تلك الأعداد الهائلة إلى بلدانها الأصلية، حال تعرض دول الخليج العربية إلى اضطرابات سياسية أو حروب أو أزمات اقتصادية طاحنة، وما يمكن أن ينجم عن ذلك من تحول بعض مدن تلك الدول إلى مدن أشباح وتوقف النشاط الاقتصادي بشكل شبه تام. وعلى الرغم من أن هذا السيناريو المتشائم لم يحدث بشكل تام، فإن بعض مؤشرات برزت خلال موجة الهجرة العسكرية التي شهدتها إمارة دبي في عام ٢٠٠٨، بعد تعرضها لأزمة ديون حادة طالت بعضاً من أبرز مؤسساتها الاقتصادية المهمة.

**رابعاً- تساؤلات رئيسية من منظور الأمن غير التقليدي:**

بعد العرض الذي قدمناه آنفاً، حري بنا أن نطرح بعض التساؤلات الخاصة بتعامل الأنظمة والحكومات العربية مع

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية للدول العربية المعنية بقضايا التحركات السكانية في المنطقة، يلاحظ أن وزارات الخارجية تقوم بإدارة ملفات اللجوء واسع النطاق مع العالم الخارجي، سواء حكومات الدول المرسله للاجئين أو الهيئات الدولية المهتمة بشؤون اللاجئين، من الناحية التنظيمية فقط، بينما تبقى إدارة هذا الملف داخل كل دولة من اختصاص وزارات الداخلية وإدارات الهجرة والإقامة والجنسية. وتسعى وزارات الخارجية عادة إلى التنسيق مع المنظمات الدولية، والعمل على ضمان الالتزام بالمعايير الدولية للتعامل مع قضايا اللاجئين، وتسهيل مهام عمل المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال. كما تسعى هذه الوزارات لاستقطاب الهيئات الدولية لتقديم المساعدة اللوجيستية للدولة المستقبلة للاجئين، والمساعدات الإنسانية لهؤلاء اللاجئين.

#### خلاصة:

ربما تتمثل خلاصة النقاش السابق في أن الدول العربية لا تزال تنظر للتحركات السكانية واللجوء واسع النطاق والهجرة باعتبارها قضايا إنسانية واقتصادية في المقام الأول. أما بالنسبة للتداعيات الأمنية لتلك الظواهر، فإن التعامل معها لا يتعدى في العادة مهام ضبط الأمن والنظام العام، الذي تتولاه عادة وزارات الداخلية في هذه الدول. وعلى ذلك، يمكن القول، بقدر كبير من اليقين، إن مفهوم الأمن غير التقليدي، والنظر إلى التحركات السكانية واسعة النطاق، باعتبارها تمثل تهديداً للأمن القومي من هذا المنظر، لا يزالان غائبين عن أذهان الساسة والمخططين في هذه الدول. في حين لا يمكن التعامل مع تداعيات التحركات السكانية وما يترتب عليها من مشكلات أمنية من خلال منظور الأمن التقليدي فقط.

يتم التعامل معها باعتبارها قضية أمنية، فإنها تعد غالباً قضية أمنية تخص الأمن الداخلي واستقرار المجتمع، ويتم التعاطي معها من خلال أجهزة الشرطة المختصة بالأمن العام. ولا يتم التعامل معها كقضية أمن قومي، إلا إذا تحول بعض المهاجرين أو اللاجئين إلى العمل السياسي داخل الدولة المضيفة.

أما فيما يتعلق بمواقف القوى الاجتماعية والسياسية في الدولة المضيفة من تداعيات التحركات السكانية الكثيفة إلى داخل أراضي الدولة، فنلاحظ أنه عادة ما يتزامن وصول أعداد كبيرة للاجئين مع قيام بعض الجهات، خاصة الأحزاب السياسية المعارضة، بإبداء تعاطفها مع قضايا اللاجئين. ولكن مطالب تلك الجهات لا ترتقي إلى الدعوة للتعامل مع هذه القضايا كقضايا تمس الأمن القومي. وغالباً ما تتركز مطالب هذه الجهات على ضرورة توفير الرعاية اللازمة للاجئين، وتقديم الخدمات اللازمة لهم، ومساواتهم بالمواطنين في حق الحصول على خدمات الصحة والتعليم. أما فيما يتعلق بالمهاجرين بغرض العمل، فيلاحظ أن العديد من الدول العربية المستقبلية لم توقع الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، الصادرة عن الأمم المتحدة عام ١٩٩٠، والتي تعد من أهم الوثائق الدولية في هذا الصدد. فعلى صعيد العالم العربي، صدقت على هذه الاتفاقية ست دول عربية فقط، هي مصر والمغرب (١٩٩٣)، وليبيا (٢٠٠٤)، والجزائر وسوريا (٢٠٠٥)، ثم موريتانيا عام ٢٠٠٧. ومن الملاحظ أن القائمة العربية، باستثناء ليبيا، تخلو تماماً من الدول العربية المستقبلية للعمالة، خاصة دول الخليج العربي التي يوجد بها أكثر من ١٥ مليون عامل مهاجر.

الدول العربية للتعامل مع مشكلات الهجرة واللجوء واسعة النطاق، فنجد أن رد فعل هذه الدول دائماً ما يأتي متأخراً بعد استقبال أعداد كبيرة من المهاجرين واللاجئين في المراحل الأولى من اللجوء. وتسعى الدول المستقبلية عادة إلى تشديد القيود على الهجرة واللجوء وتصاريح الإقامة للحد من اللجوء إليها. وقد حدث ذلك في تعامل كل من مصر والأردن وسوريا مع قضايا اللاجئين العراقيين. فبعد أن كانت هذه الدول أكثر تسامحاً مع الأفواج الأولى من اللاجئين، نجد أنها ضيقت عليهم بعد ذلك، من خلال تقييد منحهم تصاريح الإقامة، للحد من تدفقهم بهدف اللجوء إلى هذه الدول.

أما بالنسبة للهجرات الكثيفة لدول الخليج، فيمكننا القول، بكثير من اليقين، إن سياسات توطين العمالة الوطنية قد فشلت في الحد من ظاهرة الهجرة، نظراً لتحكم رجال الأعمال وأصحاب المصالح في السياسات الخاصة باستقدام العمالة لهذه الدول، وهيمنة القطاع الخاص الذي يسعى لاستقدام العمالة الرخيصة، بغض النظر عن المصالح الوطنية العليا.

وإذا انتقلنا للحديث عن المؤسسات التي تم تشكيلها خصيصاً للتعامل مع مشاكل اللجوء واسع النطاق في الدول العربية، فنلاحظ أن الدول العربية تتعامل مع هذه المشكلات من خلال المؤسسات القائمة بالفعل، والتي من أهمها وزارات الداخلية والإدارات المتخصصة فيها في مسائل الهجرة والجنسية. ويلاحظ أيضاً أن هذه الدول لم تستحدث أطراً تنظيمية مستقلة للتعامل مع هذه المشكلات.

ويمكن القول إن التعامل مع قضايا الهجرة واللاجئين، والتحركات السكانية عامة، يتم التعامل معها باعتبارها قضية سياسية من الدرجة الأولى. وحتى عندما

#### المراجع:

- الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي (٢٠٠٨)، "واقع العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلس التعاون الخليجي.
- أيمن زهرى، دوى والشامتون، صحيفة "القدس العربي"، العدد ٦٣٧٤، ٣ ديسمبر ٢٠٠٩.
- أيمن زهرى، الكفيل، مؤسسة مواطنون من أجل التنمية، القاهرة، ٢٠١٠.
- عبد الرحمن على، "العمالة الأجنبية وأثرها الاجتماعي والسياسي على منطقة الخليج العربي"، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٧.
- عبد الله عبد الكريم، "توطين العمالة في دول الخليج .. الجهود المبذولة ومعوقات التفعيل"، مجلة "شؤون خليجية"، العدد ٤٣، خريف ٢٠٠٥.
- ميثاء سالم الشامسي، "تقييم سياسات الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي... دروس مستقبلية"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، بيروت، ٢٠٠٦.

Boyle P; Halfacree K; Robinson, V: (1998). Exploring contemporary Migration. Longman. Chapter 8: Forced Migration. Pp 180-206.

Middle East Council of Churches :( 2001). Service To Refugees, displaced and Migrants. Report, 2001.

Papazian A. (2003). Manual on Refugees, Displaced and Migrants. The Middle East Council of Churches, Beirut.